الأمم المتحدة

A/57/PV.91

الجمعية العامة

الدورة الحادية والتسعون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **٩١**
الاثنين، ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد يان كافان ..... (الجمهورية التشيكية)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

إقرار جدول الأعمال، وتوزيع البنود وتنظيم الأعمال

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة، في جلستها العامة التاسعة عشرة، بتاريخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، قررت إحالة البند ٩٢ من جدول الأعمال إلى اللجنة الثانية.

وبغية أن تشرع الجمعية العامة في النظر عاجلا في توصية الفريق العامل التابع للجمعية العامة المخصص للتنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في النظر في البند ٩٢ من جدول الأعمال مباشرة في جلسة عامة؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أيضا أن أعتبر الجمعية العامة توافق على الشروع فورا في النظر في البند ٩٢ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٩٢ من جدول الأعمال (تابع)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي

تقرير الفريق العامل التابع للجمعية العامة المخصص للتنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي (A/57/48)

مشروع القرار (A/57/48، الفقرة ٢٣)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): من دواعي سروري وارتياحي الشديدين أن أعرض على الجمعية العامة نتائج

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

03-40366 (A)

عمل فريقها العامل المخصص للتنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

يعلم الأعضاء أن فكرة التنفيذ المتكامل للمؤتمرات الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة اتبعتها الرئاسة التشيكية بوصفها إحدى أولوياتها منذ البداية الأولى للدورة السابعة والخمسين. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، جعلتُ من الأولويات العاجلة لرئاستي أن أشهد الاختتام الناجح لعمل الفريق العامل المخصص.

وكان التحدي الذي يواجه الفريق العامل تحديا كبيرا. فقد أوكلت له الجمعية أن يتقدم بتوصيات محددة لضمان أن تدعم الأمم المتحدة، بأكثر الطرق الكفؤة الممكنة، تنفيذ مجموعة الأهداف الإنمائية الطموحة والمفصلة المتفق عليها في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة. وعندما بدأنا عملنا في كانون الثاني/يناير، تشكك الكثيرون فيما إذا كان الفريق سيتمكن من معالجة تلك المسألة المعقدة والشاملة بصورة وافية في الإطار الزمني المحدد. وكنا ندرك جيدا هدفنا النهائي لكننا لم نكن متأكدين من المسار الذي نسلكه.

غير أن الفريق العامل، بتوجيه من المكتب، انخرط في برنامج عمل قوي وقاس، ومع مضينا إلى الإمام، أصبح ما يمكن أن ننجزه واضحا، وكذلك حقيقة أننا متفقون بشأن كثير من المسائل وأن التزامنا بالأهداف المتفق عليها في المؤتمرات – من مؤتمر قمة الطفل إلى مؤتمرات قمة الألفية ومونتيري وجوهانسبرغ – التزام حي وقوي، وأكثر قوة من مجالات الاختلاف. وإن مشروع القرار الذي ولد من تلك العملية المجهدة – وعليَّ أن أقر بأنها كانت في بعض الأحيان صعبة – معروض اليوم على الأعضاء. وإنني على اقتناع بأنه نتيجة طيبة. وسيساعد على جعل عمل المنظمة أكثر صلة بالواقع وأكثر وضوحا، كما انه سيزيد من أهميتها السياسية بتركيزه على تنفيذ المنظمة لنتائج المؤتمرات.

إنني مسرور على وجه الخصوص لأن هناك اتفاقا عاما على النظر إلى برنامج عمل اللجنة الثانية؛ وذلك سيبث منطقا وموضوعية معينين في عملها. كما أرحب ترحيبا شديدا بفكرة تنظيم مناسبة كبيرة جذابة سياسيا في عام ٢٠٠٥ لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات التي قطعت خلال المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة. وينبغي أن نعمل جميعا مع حكوماتنا وشركائنا لضمان التنفيذ العاجل للالتزامات المقطوعة حتى يمكن إحراز تقدم ملموس عندما نلتقي في ٢٠٠٥. ومن الإنجازات الهامة الأخرى الاتفاق على أنه ينبغي للجمعية العامة أن تقرر بشأن إجراء استعراض دوري لتنفيذ نتائج المؤتمرات على أساس كل حالة على حدة.

إن مشروع القرار سيعطي زخما جديدا للعمل التنسيقي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وبالتخطيط الأفضل لعمل المجلس بشأن المواضيع المشتركة للمؤتمرات، سيتمكن المجلس من المشاركة بصورة أقوى مع اللجان الفنية ومع الأجزاء الأخرى المختلفة لمنظومة الأمم المتحدة في مداولاته. وقد طلبنا من اللجان الفنية أن تستعرض أساليب عملها في ضوء التغييرات التي أجرتها لجنة التنمية المستدامة. وأعطينا توجيها واضحا لمنظمات منظومة الأمم المتحدة لكي تعمل معا بصورة وثيقة لمساعدة الحكومات على تنفيذ نتائج المؤتمرات. وسيتمكن الجزء التنسيقي من دورة المجلس، المقرر انعقاده في تموز/يوليه، من البناء على تلك التوصيات ومن البدء في اتخاذ تدابير من أجل تنفيذها.

وكما أخبرت الفريق العامل في يوم الثلاثاء الماضي، فإنني أرى مشروع القرار هذا بوصفه علامة هامة ستسهم في تعزيز الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي

تنفيذ برنامج الإصلاح الذي بدأه الأمين العام. وتمتد إنجازاتنا إلى أبعد من ذلك. فقد أظهرنا أن روح التعاون والتوفيق ومبادئ النهج المتعدد الأطراف موجودة بصورة كبيرة. وأوضحنا مرة أخرى أنه يمكن للأمم المتحدة أن تحقق الاتفاقات والتدابير الملموسة.

وأود أن أعرب عن شكري الجزيل لنائبي رئيس الفريق، السفير نانا إفاه – إبانتنغ ممثل غانا، والسفير جان دي رويت ممثل بلجيكا، اللذين رئسا المشاورات غير الرسمية وقدما التوجيه طوال العملية برمتها وشاركا دون كلل في عمل المكتب وفي المفاوضات ذات الصلة. كما أنني ممتن لميسرنا، السيد هنري ستيفان روبنهايمر من البعثة الدائمة لجنوب إفريقيا، الذي ساعدت مهاراته الجوهرية وجهوده المضنية ومقترحاته بصورة كبيرة على إكمال عمل الفريق العامل.

وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أعرب عن تقديري العميق لجميع الوفود التي شاركت في مداولاتنا لمشاركتها المستمرة ولأفكارها وللروح التعاونية التي عملت بها طوال كثير من الجلسات. وفضلا عن ذلك، أود أن أسلم مع التقدير بالدعم القوي و الجوهري الذي قدمته الأمانة العامة للفريق وللمكتب، لاسيما الدعم الذي قدمه السيد ساربولاند خان والسيد نيخيل سيث. كذلك أتقدم بشكري الشخصي لفريقي على عمله الشاق وإخلاصه لهذه المسألة الهامة.

السيد تشن (وكيل الأمين العام لشؤون الجمعية العامة وإدارة المؤتمرات) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ الجمعية بتغيير في نص الفقرة ٥٦ من مشروع القرار المتعلقة بدور منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الوكالات المتخصصة. فتلك الفقرة، كما يبدو في النص المعمم على الجمعية، تنص كما يلي:

”تناشد منظومة الأمم المتحدة الانتفاع إلى أقصى حد ممكن من آليات التنسيق القائمة بغية الإسهام في التنفيذ والمتابعة المتكاملين...“.

وينبغي أن يكون نصها:

”تدعو إلى الانتفاع إلى أقصى حد ممكن من آليات التنسيق القائمة في منظومة الأمم المتحدة بغية الإسهام في التنفيذ والمتابعة المتكاملين...“.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الأمانة العامة على توضيحه ذلك التغيير الهام.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصى به الفريق العامل المخصص في الفقرة ٢٣ من تقريره (A/57/48)، بصيغته المصوبة شفويا.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع التقرير، بصيغته المصوبة شفويا؟

اعتمد مشروع القرار، بصيغته المصوبة شفويا (القرار ٤٨/٥٧ باء).

السيد لوليشكي (المغرب) (تكلم بالفرنسية): إنني أتكلم بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. أود أولا أن أشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة للجمعية العامة لاعتماد مشروع القرار الذي أوصى به الفريق العامل المخصص التابع للجمعية العامة والمعني بالتنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية. إنه يدل على ما أبديتموه دائما من اهتمام شخصي بهذا الموضوع البالغ الأهمية لجميع الدول الأعضاء، لا سيما البلدان النامية، ولمنظومة الأمم المتحدة.

وبالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، أود أيضا أن أشكر نائبي الرئيس، الممثل الدائم لجمهورية غانا، السيد نانا

إفاه – أبيتنغ، والممثل الدائم لمملكة بلجيكا، السيد جان دي رويت، على بذل هذا الجهد وهذه الطاقة وهذا الصبر بغية إكمال عمل الفريق العامل. وأود أيضا أن أشكر ممثل جنوب أفريقيا، السيد هنري روبنهايمر، الميسّر، الذي أسهم إسهاما كبيرا في النتائج التي أحرزناها. أخيرا، أود أن أهنئ السيد خان، والسيد سيث والسيدة بارتليمي، الذين أحرزوا شرفا للأمانة العامة بتفانيهم وانفتاحهم.

أود أن أعرب عن ارتياح مجموعة الـ ٧٧ والصين إزاء الاختتام الناجح لأعمال الفريق العامل المخصص، وكذلك إزاء جودة وثراء المناقشات التي جرت في هذا الصدد، والتي أدت إلى توصيات هامة لعملية تنفيذ الالتزامات الواردة في مختلف المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة.

كما يعلم الأعضاء، في بداية هذه السنة، أولت مجموعة الـ ٧٧ والصين تنفيذ نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية أعلى أولوية لرئاسة عام ٢٠٠٣. ونحن مسرورون للنتائج التي حققناها، وإن كانت متواضعة. وبما أني تابعت شخصيا تقلبات المفاوضات المضنية في أغلب الأحيان والمحبطة في بعض الأحيان، فإني أعلم أن التقدم الذي أحرز في التوصل إلى هذا الحل التوافقي لم يكن سهلا. وتشكل النتيجة تسوية أسهمت فيها مجموعة الـ ٧٧ والصين ودعمتها، على الرغم من أنها لم تف بكل مطامحنا.

والأمر الأساسي الآن هو تنفيذ أحكام القرار، التي يتطلب بعضها العمل الفوري. وأشير، على وجه الخصوص، إلى عقد مؤتمر قمة في عام ٢٠٠٥ معني بالتنمية والأهداف الإنمائية للألفية. وسيتيح مؤتمر القمة ذلك فرصة ممتازة لتقييم الجهود التي بذلها جميع الأعضاء في تنفيذ التزاماتهم الخاصة وفرصة لاعتماد التدابير اللازمة لدعم عملية التنمية. وبغية تحقيق النجاح، ينبغي أن تبدأ الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة في أقرب وقت ممكن، ولا سيما فيما يتعلق بالمسائل الموضوعية. وتعزيز آليات المتابعة القائمة بغية إجراء تقييم منتظم للتقدم المحرز في التنفيذ هو أيضا ذو أهمية بالغة ويقتضي العمل الفوري.

إن إقامة نهج أفقي للمتابعة في داخل المجلس الاقتصادي والاجتماعي لا شك سيمكننا من تفحص الطريقة التي يمكن أن يساعد بها تنفيذ التزامات المؤتمر على تحقيق مختلف الأهداف الإنمائية. وباعتماد هذا النهج، تؤكد الجمعية أن المؤتمرات مرتبطة بعضها ببعض، حتى وإن كان كل واحد منها له وحدته المواضيعية الخاصة وآليته الخاصة للمتابعة.

والآن نحتاج إلى أن نعكف، في أقرب وقت ممكن، على وضع قائمة للمسائل الشاملة لعدة قطاعات والمشتركة بين جميع مؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات قمتها ووضع برنامج عمل للقطاع التنسيقي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وينبغي كذلك لجميع عناصر منظومة الأمم المتحدة تحديد أساليب مشاركتها في هذه العملية. وفي ذلك الصدد، نرحب بحقيقة أن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية سيشارك بفعالية في عملية تقييم ومراقبة التقدم المحرز في التنفيذ. والعنصر التجاري مهم جدا في أي عملية تقييم، وما زال مؤتمر التجارة والتنمية الهيئة الوحيدة التي تملك الوسائل والخبرة اللازمة للنجاح في مراقبة التزامات الدول الأعضاء فيما يتعلق بإتاحة فرص الوصول إلى الأسواق.

وكانت إحدى أهم التسويات تتصل بوضع المؤشرات، خاصة فيما يتعلق بوسائل التنفيذ. فتلك المؤشرات أدوات ضرورية لتقييم التقدم الذي أحرزته كل الأطراف فيما يتعلق بالتنفيذ وأثره على تحقيق الأهداف الإنمائية التي حددتها الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، ينبغي

للجنة الإحصاء أن تنهي في أقرب وقت ممكن وضع المؤشرات، خصوصا لوسائل التنفيذ. ويجب على منظومة الأمم المتحدة أن تستخدم كل هذه المؤشرات لمراقبة التزامات جميع البلدان بالتنفيذ، لا سيما البلدان المتقدمة النمو.

وفضلا عن ذلك، لا بد أن تسهم منظومة الأمم المتحدة إسهاما رئيسيا في عملية تنفيذ الالتزامات النابعة من الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، لا بد أن تتوفر لمنظومة الأمم المتحدة موارد مالية مستقرة ويمكن التنبؤ بها. ودور الدول الأعضاء المتقدمة النمو والدول النامية على حد سواء هو العنصر الأهم في تلك العملية، فهي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية لعملية التنفيذ. وأثناء تلك العملية، سيمكننا تقييم التزام كل الأطراف، وتقييم عزمها على جعل عالمنا مكانا أفضل، يتم فيه القضاء على الجوع والفقر، وتقتسم منافع العولمة بشكل أفضل، من الناحيتين التجارية والاقتصادية على حد سواء، بغية تحقيق تنمية مستدامة لصالح الجميع.

السيد فاسيلاكيس (اليونان) (تكلم بالانكليزية): يرحب الاتحاد الأوروبي باعتماد الجمعية العامة لمشروع القرار الذي أوصى به الفريق العامل المخصص للتنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

ونود أن نشكركم، سيدي الرئيس، على اهتمامكم ومساندتكم، فضلا عن إرشادكم لهذا الفريق. ونود أيضا أن نشكر نائبي رئيس الفريق – الممثلين الدائمين لبلجيكا وغانا – كما نشكر الميسّر من جنوب أفريقيا، وأعضاء الأمانة العامة وكل أولئك الذين أسهموا بشكل أو بآخر فيما تحقق من نتائج.

وحقيقة أن هذا الفريق العامل قد أنهى عمله تمثل نجاحا في حد ذاتها. وإلى جانب ذلك، فهو نجاح لنا جميعا. وهو أيضا إسهام مهم في قضية التعاون الدولي وفي سلام وأمن عالمنا، وهما جانبان نرى أن كلا منهما يعزز الآخر. وأعتقد أيضا أن لنا جميعا أن نعرب عن ارتياحنا وامتناننا على ما تم التوصل إليه من نتائج، إذ أنها جاءت شاملة ومتوازنة ومنصفة بالنسبة للجميع. ولا بد لنا أن نستفيد من هذه النتائج في المستقبل، وأن نحافظ على الزخم الذي أوجدته. وفي ظل الأوضاع الدولية الحالية، فإن التوصل إلى اتفاق – مثل القرار الذي تم اعتماده للتو – بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية بشأن تنفيذ المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة يوجه رسالة إيجابية للغاية وذات أهمية سياسية أوسع نطاقا بشأن جدوى منظومة الأمم المتحدة وأهميتها من أجل جعل عالمنا عالما أفضل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود مرة أخرى أن أعرب عن خالص شكري للسفير جان دي رويت، ممثل بلجيكا، والسفير نانا إفاه – أبنتنغ، ممثل غانا، نائبي رئيس الفريق العامل، على إدارتهما للاجتماعات غير الرسمية للفريق العامل باقتدار. وأنا على ثقة من أن أعضاء الجمعية العامة يشاركونني في الإعراب عن خالص تقديرنا لهما.

بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ٩٢ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.